الذكرى السنوية الأولى لأحداث هبّة الكرامة

17.5.2022

شهدنا في شهر أيار من العام المنصرم 2021 تحولا حادا وسريعا في الأحداث التي اندلعت في كافة أنحاء البلاد، حيث اتجهت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى التصعيد الشديد ضد الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم، الذين خرجوا للاحتجاج ضد التهجير القسري للفلسطينيين من حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، كما وقامت باقتحام حرم المسجد الأقصى ومنعت المصلين من دخوله خلال شهر رمضان المبارك. لم تتوقف الأجهزة الإسرائيلية عند ذلك، بل قامت بتجديد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مما أسفر عن استشهاد 260 فلسطينيًا، بينهم 65 طفلا، وجرح ما يقارب 1،950 اخرين.

بعد خروج آلاف الفلسطينيين في الداخل في مظاهرات حاشدة تلاحما مع أبناء شعبهم في الضفة الغربية والقدس والقطاع، واجهوا العنف الشديد والمفرط من قبل الشرطة الإسرائيلية والجماعات اليهودية اليمينية المتطرفة، التي تعاونت مع الأخيرة في الاعتداء على الفلسطينيين وبيوتهم وقمع المظاهرات السلمية. هذا بالاضافة إلى قيام الشرطة الإسرائيلية بتنفيذ حملة اعتقالات قمعية واسعة ضد الناشطين السياسيين، الطلاب والقاصرين أيضا، حيث نفذّت عمليات الاعتقال بعد اقتحام منازل المستهدفين بواسطة العشرات من القوات في أوقات متأخرة من الليل وقبيل الفجر، في محاولة لردع الفلسطينيين في الداخل من المشاركة في المظاهرات خلال هبة الكرامة.

قام رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، بنيامين نتنياهو، بإلقاء خطاب بتاريخ 13.5.2022، داعماً للعنف الممنهج ضد الفلسطينيين ويعفي عناصر شرطة حرس الحدود من أي مساءلة قانونية أو تحقيق، مؤكدا دعمه الكامل لهم مع توفير كافة الأدوات اللازمة "لحماية أنفسهم ومواطني دولة إسرائيل." كرد، قامت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل في اليوم التالي، بمخاطبة المجتمع الدولي من خلال إدلاء تصريح طالبت فيه بتوفير الحماية الدولية للمواطنين الفلسطينيين.

قام مركز عدالة خلال هذه الفترة بالعمل على مدار الساعة وبشكل مكثف للدفاع عن حقوق الفلسطينيين. ما يلي أمثلة على ما قام به طاقم عدالة في شهر أيار الماضي وكيف بات الأمر الآن، في الذكرى السنوية الأولى لهبة الكرامة.

القمع الوحشي من قبل الشرطة للمظاهرات السلمية والمتظاهرين واستخدام العنف الشديد:

قمعت الشرطة الإسرائيلية المظاهرات السلمية التي انطلقت رفضا لتهجير عائلات فلسطينية من حي الشيخ جراح في القدس ولاحقا تلاحما مع قطاع غزة ورفضا للعدوان عليه، خارقة كل المواثيق الدولية التي تحمي حرية التعبير عن الرأي وحرية التظاهر. في هذا اللإطار، اعتقلت الشرطة المئات من الفلسطينيين والفلسطينيات بطريقة وحشية، بحيث تعرض العديد منهم للإصابات خلال عملية الاعتقال نفسها ولاحقا في التحقيق، ورفضت توفير العلاج اللازم لهم. في أعقاب ذلك، قام مركز عدالة بتقديم الاستشارة القانونية وتمثيل العديد من المعتقلين، إلى جانب عدد كبير من المحامين المتطوعين. بالإضافة، قام مركز عدالة بتقديم العديد من الشكاوى إلى وحدة التحقيق مع افراد الشرطة (ماحاش).

- خلال مظاهرة في مدينة حيفا في 9.5.2022، أصيبت الشابة ميساء عبد الهادي، من بين 6 متظاهرين أصيبوا و 17 آخرين اعتقلوا في نفس المظاهرة، بجروح صعبة جراء إطلاق قنبلة صوت باتجاهها بشكل مباشر. منعت الشرطة سيارة إسعاف من المرور لأكثر من نصف ساعة لنقل ميساء إلى المشفى لتلقي العلاج اللازم. قدم طاقم

مركز عدالة شكوى نيابة عن جميع المصابين، وشكوى باسم عبد الهادي بشكل خاص. بعد أن قررت وحدة التحقيق مع افراد الشرطة إغلاق التحقيق في ملف شكوى عبد الهادي، قدم مركز عدالة في أيار 2022 طلبا لمعاينة مواد التحقيق من أجل التحضير لاستئناف.

- في تاريخ 13 أيار 2021، قامت الشرطة بالتنكيل بالشاب محمد عقلة، من قرية طوبا الزنجرية، حيث قامت بجرّه من منزله إلى ساحة المجلس المحلي، مكبل اليدين والرجلين، وترك في هذه الوضعية لساعات طويلة، إضافة إلى شتمه ومنعه من لقاء محاميه بعد أن اقتادوه إلى مركز شرطة في منتصف الليل. قام مركز عدالة بتقديم شكوى باسم محمد في 6.9.2021، ولكن وحدة "محاش" قامت بإغلاق التحقيق في شهر كانون الأول من نفس السنة. استأنف مركز عدالة على إغلاق التحقيق.
- أصيب أربعة أشخاص، ثلاثة منهم أطفال، بجروح خطيرة في مدينة يافا نتيجة إصابتهم بالرصاص المطاطي الذي أطلقه عناصر الشرطة بشكل عشوائي، نظرًا لأنهم لم يكونوا مشاركين في المظاهرة أساسًا. لم يتلقى المصابون العناية اللازمة فترة مكوثهم في المستشفى. قدم مركز عدالة شكوى بالنيابة عنهم، وأغلقت الشرطة التحقيق فيها.

إقامة "غرف التعذيب" في مركز شرطة الناصرة: خلال المظاهرات في مدينة الناصرة، قامت قوات خاصة من وحدة المستعربين باعتقال العديد من الشبان والشابات بشكل وحشي، منهم من لم يبلغ الثامنة عشر بعد، منهم من لم يكن مشاركًا في المظاهرة من أصله ومنهم محامين، واقتادتهم إلى مركز شرطة المدينة حيث مارست التعذيب الجسدي ،النفسي والكلامي ضدهم، داخل ما أسماها المعتقلين بـ"غرفة التعذيب" خلال حديثهم مع مركز عدالة، الذي قام بتقديم الاستشارات القانونية وتمثيل المعتقلين. كما منعت الشرطة تقديم العلاج الطبي للكثير من الفلسطينيين داخل هذه الغرفة الذين تعرضوا للضرب المبرح في كافة أنحاء أجسادهم. قام مركز عدالة بتقديم الشكاوى للتحقيق في أساليب الشرطة القمعية والتعذيب في 7.6.2021، وفي حين أن التحقيق لا يزال مستمرًا، لم يتم تعليق عمل أي شرطي ممن مارسوا التعذيب على المتظاهرين في الناصرة، بل تم تكريم البعض منهم.

تواطؤ الشرطة مع العصابات اليهودية اليمينية المتطرفة: قامت جماعات من اليهود اليمينيين المتطرفين، بمشاركة مستوطني الضفة الغربية والقدس الشرقية وبحماية الشرطة، بالاعتداء على الفلسطينيين وبيوتهم في الداخل. بالرغم من وجود أدلة على التحريض الذي قامت به هذه المجموعات ضد الفلسطينيين، التي قدمها مركز عدالة للنائب العام من أجل اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم، لم تحرك النيابة العامة ساكنًا. تخللت رسائل التحريض على عبارات تدعي لقتل الفلسطينيين ولتكسير جميع عظامهم. في المدن المختلطة، قامت مجموعات من اليهود المتطرفين بتعليم البيوت التابعة للفلسطينيين بإشارات من أجل الرجوع لاحقا للاعتداء عليها.

دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى ضرورة "تعزيز الأمن الشخصي لليهود"، أو بكلمات أخرى تسليح المواطنين اليهود، خاصة في المدن المختلطة، والتي هي ظاهرة ما انفكت تزداد من أحداث أيّار إلى اليوم، حيث أعلن بينيت في 8.5.2022 ضرورة دمج هذه الظاهرة في جهاز الأمن الإسرائيلي. وصرح وزير الأمن العام السابق، خلال هبة الكرامة، بأنه " ان لم يكن باستطاعة الشرطة التواجد في كل مكان وكل حدث، فإنه من حق المواطنين اليهود حماية أنفسهم بالأسلحة، خصوصا في هذا الوقت."

قرار الشرطة بعدم محاكمة قتلة الشهيد موسى حسونة من مدينة اللد: تواطؤ ودعم السلطات الإسرائيلية للجماعات اليهودية المتطرفة المسلحة بات واضحًا في قضية قتل موسى حسونة (31 عام) بدماء باردة، في ساعات الليل في 10.5.2021،

حيث كان أعزلًا. تم اعتقال خمسة مواطنين يهود بشبهة القتل، ولكن سرعان ما تم إطلاق سراحهم وتبرئتهم بعد ثلاثة أيام، على ضوء توصيات من وزير الأمن الداخلي السابق الذي صرح بأن المواطنين اليهود الذين يحملون السلاح هم أداة لمضاعفة قوة الشرطة من أجل "تحييد الخطر" في الحال. في نيسان 2022، قام مركز عدالة باستئناف قرار اغلاق ملف قضية الشهيد موسى حسونة في أعقاب حصول المركز على مقاطع فيديو لحوار بين المحققين في الملف، يظهر الضغوطات السياسية التي سعت لإغلاق الملف بالرغم من وجود أدلة كافية لتقديم لوائح اتهام ضد المشتبهين.

شن حملة اعتقالات واسعة طالت آلاف الفلسطينيين ،ضمنهم قادة سياسيون: قامت الشرطة الإسرائيلية بتنفيذ عملية اعتقالات جماعية تحت اسم "تطبيق القانون وفرض النظام" والتي استهدفت بشكل أساسي الفلسطينيين في الداخل والقدس المحتلة. اعتقلت الشرطة أكثر من 140،2 في هذه العملية، أكثر من 91% منهم فلسطينيين. قامت الشرطة بتنفيذ عمليات الاعتقال في أوقات متأخرة من الليل وبشكل قمعي، حيث استخدمت في الكثير من الحالات العنف المفرط ضد المعتقلين فور وصولهم مراكز الشرطة والتحقيق، وأحيانًا خلال عملية الاعتقال نفسها. فمثلا، قامت الشرطة باعتقال الشيخ كمال الخطيب، القيادي في الحركة الإسلامية سابقًا، قبل إخراجها عن القانون، بتاريخ 14.5.2021، بذريعة قيامه بالتحريض على العنف على خلفية منشورات على موقع فيسبوك، بعد اقتحام منزله في كفر كنا، حيث اندلعت مواجهات خلفت العديد من الاصابات. وفي نفس التاريخ، قامت الشرطة باعتقال محمد كناعنة، القيادي في حركة أبناء البلد، على خلفية خطاب ألقاه في حي الشيخ جراح في القدس رفضًا للاعتقال الإداري. تم اطلاق سراحهم بعد شهر من الاعتقال، بعد تقديم لوائح اتهام ضدهم بتهم التحريض. يقوم مركز عدالة بتمثيل القياديين في المحاكم.

لقد رأينا مرارًا وتكرارًا أن إسرائيل تنفذ سياسة طويلة الأمد تتمثل في الإفلات من العقاب لقواتها المسلحة، بما في ذلك الشرطة، وتُظهر الأحداث الأخيرة أنها تنطبق أيضًا، في كثير من الحالات على إعفاء من المسؤولية ليهود إسرائيليين متورطين في أي جرائم ضد الفلسطينيين. في ذات الوقت يتم إسكات القادة السياسيين والمتظاهرين الفلسطينيين، مواطني إسرائيل، من قبل سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية. يسلط هذا النظام الضوء على الحاجة إلى هيئات دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، التي شكلت في 27 أيار 2021. لأول مرة، ستفحص لجنة دولية انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان ضد المواطنين الفلسطينيين في الدولة، و "جميع الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع، بما في ذلك التمييز والقمع المنهجي على أساس قومي أو إثني أو عرقي أو الهوية الدينية." اجتمع ممثلو عدالة مع اللجنة في آذار 2022، ودعوا الأعضاء إلى التحقيق في النكبة والوجود المستمر للنظام الاستعماري ذو خصائص فصل العنصري.